

اقتصاد

«غروباً» للتخلص من الدولار أمام أبواب المصارف العامة! عمليات بيع الدولار في المصرف تزداد ٥ أضعاف

عبد الهادي شباط

أدى قرار المركزي مؤخراً بتخفيض قيمة شراء الدولار من المواطنين لحدود ١٠٠ دولار شهرياً إلى زيادة عدد العمليات لدى المصارف العامة خاصة المصرف التجاري السوري تبعاً لتوسع شريحة الراغبين بالبيع، وذلك حسب عدد من المديرين والموظفين الذين التقت بهم «الوطن» خلال متابعتها لأثر القرار.

وبين أحد المديرين في مصرف عام أن عدد العمليات ارتفعت خلال اليومين الأخيرين لأكثر من ٥ أضعاف جراء زيادة عدد الراغبين ببيع الدولار وخاصة أن الكثير بدأ يتجه لتجزئة المبلغ وتوزيعه على عدد من الأشخاص ليتمكن من بيع المبلغ المتوفر لديه وهذا ما يلاحظ من خلال قعود عدد من الأشخاص من عائلة واحدة. على حين أكد مدير آخر أن قيمة المشتريات اليومية من الدولار لدى المصرف التجاري تقرب من ٨ ملايين دولار يومياً، مؤكداً ظاهرة زيادة عدد مراجعي المصرف لبيع

الدولار وإنه بات بعض الناس يجتمعون على شكل مجموعات ويأتون للمصرف بشكل جماعي لبيع الدولار كون القرار الأخير سمح بشراء المصرف فقط ١٠٠ دولار يومياً من المواطن وبالتالي بات الكثير ممن لديه مدخرات بالدولار يستعينون بأفراد عائلاتهم أو أصدقائهم وجيرانهم وإحسانهم لأحد المصارف لتنفيذ عملية البيع وفقاً لقرار المركزي.

كما بين المدير أن إدارات المصارف باتت تتخذ جملة من الإجراءات لتنظيم عمليات الدخول للمصارف والبيع والعدد الممكن أن تلبه قدرة المصرف وقيمة السيولة المخصصة لهذه الغاية، وكان من الملاحظ لدى جولة الوطن أمس على عدد من المصارف التي تعمل على شراء الدولار من المواطنين حالة الإرباك لدى العاملين في هذه المصارف وزيادة حجم الضغط والعمل وعدد المتعاملين لديهم، وربما على حساب تقديم خدمات أساسية أخرى لدى المصرف، كما بدأ أن القرار أدى لحالة القلق لدى البعض وزيادة سرعة توجههم لبيع مدخراتهم من الدولار خاصة لدى المصارف العامة مستعجلين من فارق السعر عن السوق الموازية، بل وبدأ بعض المدخرين يتجهون للاتصال بمعارفهم من العاملين لدى المصارف للمساعدة في تسهيل بيع مبلغ ١٠٠ دولار.

محمد راكان مصطفى

أكد حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام أن استقرار سعر صرف الليرة السورية الرسمي وهبوط سعر صرف الدولار أمام الليرة في السوق الموازي شجع المواطنين على تصريف الدولار خوفاً من انخفاض أكبر على سعر الصرف، موضحاً في تصريح له «الوطن»، أن إجراءات المركزي جاءت لقطع الطريق على المضاربين للتلاعب بسوق الصرف.

وعن السماح للمواطن بحوالة واحدة شهرياً أكد درغام أن قرار المركزي جاء نتيجة مراقبة حجم الحوالات في السنوات الماضية، لافتاً إلى أنه ستتم مراقبة النتائج وإذا تطلب تغيير تطبيق المعايير الموضوعة فسوف يتم التغيير، ويمكن لزيادة الكمية أو المدة، حتى يتم إيقاف المضاربين عن التلاعب بالسوق، مضيفاً: «حتى الآن يوجد مجال كبير للمضاربة».

وعن تحديد سقف الصرف المباشر للحوالات عند ٥٠٠ دولار وأن البعض يؤكد على أن كسر الوديعة وتسليم الحوالات للمتعامل بسعر ٤٥٧,٢ سجمله خسارة واضحة، قال درغام: «المضطر والمستعجل على استلام الحوالات التي تزيد على ٥٠٠ دولار ليدفع ١٠ بالمئة ويستلم المبلغ فوراً».

وبقى حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام أن يكون للقرار أي دور في توجيه المواطنين إلى التعامل مع السوق الموازية غير النظامية، منوهاً بأن الدليل على ذلك ازدياد الحوالات وطمانية المواطنين.

وفي السياق نفسه كتب حاكم المركزي على صفحته الشخصية على «فيسبوك»: «يبدو أن بعض الشركات والجهات المتعاملة معها في الخارج تروج بشكل خاطئ لتعليمات مصرف سورية المركزي حول عمليات التصريف الخاصة بحوالة واحدة شهرياً لكل مواطن. فهي تروج أن قيمتها أقل من السقف المحدد رسمياً وهو خمسائة دولار يمكن تصريفها مباشرة وليس ٢٠٠ دولار كما يدعي البعض».

وهنا نوضح أن تحديد السقف بعتبة ٥٠٠ دولار تمت بناءً على تحليل للحجم الواسع للحوالات الواردة حيث تبين أن معظمها من مرتبة ٥٠٠ دولار، وبالتالي يتم وضع التعليمات على أساس الالغية.

ولكننا نعلم أن جزءاً مهماً من الحوالات كان يجري في السوق الموازية طالما كان سعرها أكبر من السعر الرسمي. أما التهاوت الحالي فمفهوم لأنه رغبة مبررة من قبل جميع المغتربين للحصول على السعر الأعلى، وتستمر الإشارات

اقتراحات حكومية لتسهيل تصدير الفاض من الزيتون

اشتر بقرة... والحكومة تدفع ٢٠ بالمئة من ثمنها



أسرهـم.

وفي سياق متصل كلف مجلس الوزراء وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بوضع سياسة واضحة ومحددة لتسويق محصول الزيتون من الفلاحين داخلياً وإيجاد أسواق خارجية لتسهيل تصدير الفائض بشكل لا يؤثر على

احتياجات السوق المحلية. ونتيجة لاقتراب التسليم للوحدات الإدارية مشاريع تنمية وخدمية واستثمارية ضمن نطاق عملها كلف المجلس وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتشكيل فريق عمل متخصص لدراسة الجدوى الاقتصادية من المشروعات الاستثمارية

التي تم اقتراحها ودراسة آلية تنفيذ هذه المشاريع سواء كانت للاستثمار المباشر من المستثمرين المحليين أو عبر التشاركية أو بتحويل من الدولة وبما يسهم بتطوير عجلة الإنتاج والاستفادة من الموارد الطبيعية والموارد السياحية والزراعية والصناعية في كل وحدة إدارية وتحقيق عائدات لها لارتقاء بمستوى خدماتها بشكل عام.

وبهدف تعزيز العملية الإنتاجية وتوسيعها لتشمل مختلف أنواع المنتجات لاسيما المستوردة كلف المجلس وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة بمرجعة قائمة المستوردات الحالية ووضع برنامج متكامل ومدروس لإحلال بدائل للمستوردات ليكون هناك صناعات

القواعد المتعلقة بتطوير الخدمة الشاملة وإدارة الصندوق وموارده وأوجه الإنفاق وإجراءات تحريك الأموال والصندوق وصرفها. واستكمل المجلس مناقشة اللائحة المتعلقة بالبرامج والمشاريع عبر الوزارات ضمن خطة العمل الحكومية للمرحلة القادمة في مجالات الإصلاح المؤسسي والبنى التحتية والخدمات العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والتكوين التقني وتم تشكيل مجموعة عمل للأخذ بملاحظات جميع الوزراء حول هذه المشاريع وإخراجها بالصيغة النهائية.

وبغية رفع مستوى الخدمات المقدمة في الوحدات الإدارية بمحافظة ريف دمشق وافق المجلس على قرار باعتبار إيرادات رسوم الإدارة المحلية المصلحة من كبار المكلفين في مديرية مالية دمشق إيرادات مركزية تحول إلى حساب وزارة الإدارة المحلية، ويتم توزيعها على محافظتي دمشق وريفها وذلك نظراً لكون مدير مديرية دمشق يخصص بمعالجة شؤون كبار المكلفين في مديريتي مالتية دمشق وريفها.

ووافق المجلس على القرار المتضمن لائحة الجزاءات الإدارية والغرامات المالية والإجراءات العلاجية التصحيحية بشأن مخالقات الالتزام المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قرارات المركزي بخصوص الحوالات تخلق جدلاً في السوق

درغام لـ«الوطن»: إجراءاتنا تقطع الطريق على المضاربين للتلاعب بسوق الصرف



ولا يمكن للحل أن يتم بتكثيف طباعة الأوراق النقدية التي يجب أن تكون الأولوية في استعمالها لذوي الاحتياجات الصغيرة؛ أما باقي المتعاملين فلا بد من توفير القيمة الملائمة لتوجيههم إلى القنوات المصرفية الملائمة في الوقت المناسب.

وأضاف درغام: ضمن الحرب الاقتصادية على السوريين يستمر البعض بمحاولات فاشلة لتزوير الأوراق النقدية السورية. وأمل درغام من جميع المتعاملين قراءة قرارات المصرف المركزي بشأن وهودو قبل الاستماع لإشاعات البعض التي تسعى دوماً لإثارة أجواء من الهلع غير المبرر والذي إن استمر لن يفيد إلا في خلق المزيد من الأجواء المناسبة للمضاربين فقط.

من جانبه استغرب أساذ النقود والمصارف في جامعة دمشق الدكتور على كنعان حجز المبالغ القادمة من الخارج التي تزيد على ٥٠٠ دولار في وديعة لثلاثة أشهر، معتبراً أن هذا الإجراء يعد تنشيطاً لتوجه حالات المغتربين إلى لبنان والأردن بالدولار وإدخال المبالغ إلى سورية بطريقة غير نظامية بحيث يتم بيعها في السوق السوداء.

وتوقع كنعان أن يؤدي إجراء المصرف المركزي إلى تخفيض سعر الدولار بشكل مؤقت بما يتيح للمضاربين شراء كميات كبيرة بسعر منخفض، ونتيجة ذلك سوف يقل عرض الدولار في السوق ما سوف يؤدي إلى ارتفاع

سعر الصرف من جديد ليتجاوز السعر الحالي. مصادر في سوق الصرف وصفت قرار المركزي بغير الصحيح وأن من شأنه تنشيط السوق السوداء، خاصة وأن القرار لم يستثن الزوار الأجانب الذين سوف يضطرون إلى التوجه للتصريف في السوق غير النظامية، ما يؤدي إلى حرمان التصريف من كميات من قطع

مؤقتة على أن القرار لن يجدي نفعاً في الحد من تلاعب المضاربين في الاستفادة من فرق السعر بين المركزي والسوق السوداء وذلك من خلال تجزئة المبالغ. وأسقطت المصادر الأمر نفسه على الحوالات بأن يتم تجزئة الحوالات الكبيرة وإرسالها باسم أكثر من شخص، بما يتيح استلامها وفق سعر المركزي، والتسبب بالازدحام على مكاتب وشركات الحوالات.

كما رأى مراقبون أن الموضوع مخاطر كبيرة مشيرين إلى أن كثيراً من العائلات على مدار السنوات الماضية اعتمدوا على مبالغ الحوالات المرسلة من ذويهم في المغرب في التغلب على غلاء المعيشة وتدني الرواتب، معتبرين أن تطبيق القرار من شأنه التأثير على معيشة المواطنين الذين طعنهم الحرب الظالمة التي تمر بالبلاد، وستؤدي إلى إثارة مشاعر الاستياء تجاه الحكومة من جراء مثل هكذا سياسات.

وتراوح أسعار الصرف أمس بين ٤٧٩ و٤٨٥ ليرة سورية للدولار في السوق الموازية، وبين ٥٠٨ و٥١٠ ليرات وفق نشرات مصرف سورية المركزي.

١,٦ مليار ليرة سورية قيم تداول بورصة دمشق خلال تشرين الأول

علي محمود سليمان

الأول من عام ٢٠١٧. وعن نشاط البورصة خلال شهر تشرين الأول الماضي أشار المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزق قاسم إلى أن أهم ما تم العمل عليه كان تعديل الفقرة (ج) من المادة (٣٥) من تعليمات التداول بحيث تقفل الفئتين (-ب) (ب) ليصار إلى عدم تنفيذ صفقات تؤثر في السعر المرجعي للورقة المالية في الجلسة الواحدة لثلاث جلسات متتالية، وأن تكون الأوامر المدخلة على نظام التداول الإلكتروني مفتوحة وعائدة لعرض مستثمرين في الأقل وليس لهم علاقة بالشركة المدرجة أو شركة الخدمات والوساطة المالية.

ولفتاً في تصريح له للوطن، إلى أن سوق دمشق للأوراق المالية أطلقت خدمة إشعار الملكية الإلكتروني بالتعاون مع بنك قطر الوطني - سورية خلال شهر تشرين الأول ليضمن بنك قطر إلى قائمة تداول ٧٠ مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٢٣ جلسة تداول، مقارنة مع ١٧ جلسة خلال شهر أيلول من عام ٢٠١٧ ومتوسط حجم تداول ١٦٢ ألف سهم ومتوسط قيمة تداول ٦٠ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً. ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدراها نحو ١,٥ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٩٠ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال شهر تشرين

بلغ حجم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية خلال شهر تشرين الأول الجاري (٢٠١٧) نحو ٣,٣ ملايين سهم، بقيمة إجمالية مقدارها ١,٦ مليار ليرة سورية موزعة على ٣٨٤٥ صفقة، بزيادة ملحوظة مقارنة مع حجم التداول خلال شهر أيلول من العام نفسه البالغ نحو ٢,٧ مليون سهم، وقيمة إجمالية مقدارها مليار ليرة سورية موزعة على ١٦٥٢ صفقة، على أساس إجمالي.

وأغلق المؤشر في نهاية شهر تشرين الأول الحالي للعام على ١٢٢ نقطة مرتفعاً بمقدار ٨٦٦ نقطة عن نهاية شهر أيلول أي بتغير نسبته ٢٦ بالمئة، كما بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة ما يقرب من ١٤٥ ألف سهم في الجلسة الواحدة، ويوسط قيمة تداول ٧٠ مليون ليرة سورية تقريباً في الجلسة الواحدة، وذلك على مدى ٢٣ جلسة تداول، مقارنة مع ١٧ جلسة خلال شهر أيلول من عام ٢٠١٧ ومتوسط حجم تداول ١٦٢ ألف سهم ومتوسط قيمة تداول ٦٠ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة تقريباً. ومن حيث القطاعات، فقد تصدر قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدراها نحو ١,٥ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٩٠ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال شهر تشرين

«البركة» يطلق خدمة SHIFT للحوالات المالية العالمية

الوطن

أطلق بنك البركة سورية خدمة الحوالات المالية الفورية حول العالم (SHIFT)، والتي تمكن الراغبين بتحويل الأموال واستقبالها لأكثر من ٦٠ دولة منتشرة حول العالم من خلال أكثر من ٧٠,٠٠٠ مركز وذلك بأسهل الطرق وأكثرها أماناً وأسرعها في آن واحد.

وفي تصريح صحفي قال الرئيس التنفيذي للبنك محمد عبد الله حليبي: «نهذه في بنك البركة إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية على أعلى قدر من الأمان والجودة والسرعة، وذلك من خلال تقديم باقات متنوعة من المنتجات والخدمات التي تم تطويرها خصيصاً للوفاء بمتطلبات السوق المصرفية السورية». وأضاف حليبي: ومن هنا أتت شركتنا مع الشركة العالمية SHIFT لتقديم خدمة التحويل المالي الفوري لجمهور المواطنين من خلال فروع بنك البركة السورية والذي يرضي احتياجاته وتقديم أفضل أنواع الخدمات المصرفية وفق أرقى معايير خدمة الزبائن». وعبر رئيس مجلس إدارة شركة SHIFT

بالشراكة الإستراتيجية مع بنك البركة سورية لما ستقدمه هذه الشراكة من تعاون وازدهار في مجال السوق المالي العالمي. وشكر كلا فريقين المؤسسين. يذكر أن SHIFT للحوالات المالية السريعة هي شركة بريطانية المنشأ ومكتسبة الإقليمي في الأردن تأسست عام ٢٠٠٩ لتصبح إحدى الشركات المالية الرائدة في المنطقة، وتعمل SHIFT في أكثر من ٦٠ دولة حول العالم - أوروبا وآسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، ولأن شركة SHIFT تؤمن أن المال لغة العصر وسبب من أسباب الحضارة والتطور فهي تعمل على التوسع في أكثر من ٢٠ دولة كالصين وماليزيا وأمريكا ودول أخرى، وذلك وفقاً لأعلى معايير الجودة وباستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا. كما تخضع شركة SHIFT إلى قوانين الإمتثال واللوائح الدولية لمكافحة غسل الأموال، ويتم فحص جميع المعاملات ضمن قوائم العقوبات الدولية، وقائمة الخزيبة التابعة لوزارة المالية، وقائمة العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة، ما أكسبها سمعة ممتازة في مجال الخدمات المالية.

صالح حميدي

حذّر وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس شركات القطاع العام الإنشائي من أي تقصير أو تقاعس في تنفيذ مشاريع الدولة بأكملها، مؤكداً على ضرورة التزام الشركات من أجل تجنب المشاكل العالقة في هذا القطاع سيكون لها انعكاس إيجابي على أعمال القطاع الإنشائي، لافتاً إلى تحد ثان يتمثل في تأمين جبهات عمل وقد توفر ذلك من خلال عودة الأمان إلى العديد من المناطق بفضل تضحيات الجيش العربي السوري وتأمين عدد لا بأس به من الأليات والمعدات

والأشغال. وأشار عرنوس إلى أن معالجة الكثير من المشاكل العالقة في هذا القطاع سيكون لها انعكاس إيجابي على أعمال القطاع الإنشائي، لافتاً إلى تحد ثان يتمثل في تأمين جبهات عمل وقد توفر ذلك من خلال عودة الأمان إلى العديد من المناطق بفضل تضحيات الجيش العربي السوري وتأمين عدد لا بأس به من الأليات والمعدات

والأشغال. وأشار عرنوس إلى أن معالجة الكثير من المشاكل العالقة في هذا القطاع سيكون لها انعكاس إيجابي على أعمال القطاع الإنشائي، لافتاً إلى تحد ثان يتمثل في تأمين جبهات عمل وقد توفر ذلك من خلال عودة الأمان إلى العديد من المناطق بفضل تضحيات الجيش العربي السوري وتأمين عدد لا بأس به من الأليات والمعدات

مع مختلف جهات الدولة صاحبة المشاريع والتأكد عليها للالتزام في صرف الكشوف المترتبة عليها للأعمال الخاصة بهذه الشركات عند إنجازها وتسليمها بشكل نهائي وتأمين جبهات عمل جديدة وفور تسليم المشاريع المنجزة ضارباً مثال وزارة الموارد المائية وحرصها على تأمين جبهات عمل جديدة للشركات المختصة. وفي سياق آخر، عبر وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس عن ثقة السوريين من أن الشركات الروسية ستعاون بصق في مختلف المجالات. ودعا خلال لقائه أمس وفد شركة ستروي أكسبرت الروسية إلى تحديد آليات التعاون المشترك وتحديد كيفية التعاوي مع المشاريع خلال مرحلة إعادة الإعمار لافتاً إلى أن الوزارة تسعى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الروسي بعد خسائر كبيرة منبت بها التحتية والخدمية. وطالب وزير الأشغال من الشركة تقديم المواصفات الفنية للآليات كونه حاجة سريعة للقطاع الإنشائي لتتمكن اللجان من دراستها فنياً ومالياً وضرورة أن تقدم الشركة عروضها على هذا الصعيد خلال اليومين القادمين. رئيس مجلس إدارة الشركة الروسية دنيس موتوف أبدى رغبة بلاده الجدية بالتعاون والشراكة مع الوزارة في توفير سبل قيامها بأعمالها وتقديم الأليات والمعدات المطلوبة واستخدام تقنيات جديدة في مجال البناء واعداد وتخفيف استهلاك الاسمنت بنسبة ٣٠ بالمئة.